الثورة
السبت 14 شوال 1433هـ 1 سبتمبر 2012م العدد (17455)

للمراسلة: mohammedrajih@yahoo.com

معاهد ومراكز تدريب تحتاج من يدربها

انتشار ظاهرة الاسترزاق على حساب التعليم

< محمد عبدالجبار انفق مبالغ طائلة وهو يتنقل من دورة لدورة ومن معهد إلى معهد باحثاً عن تعليم تأهيلي وتدريبي ينمي تحصيله العلمي الأساسي والجامعي ويطور مداركه ومهاراته في العلوم الحديثة والإنسانية والحياتية والتعليم التطبيقي لكنه لم يجد أي تحصيل تدريبي حيث لاتستطيع أغلب الجهات التي ارتادها تقديم مايريده المتدربون وطالبوا العلم والتأهيل واغلبها تسترزق على حساب التعليم.

وآخر ما ارتاده محمد كان احد المراكز الذي يسمون أنفسهم بصناع القرار وتكوين القادة والمتخصصين المؤهلين في كل المجالات ولم يخرج بأي فائدة نظراً لرداءة المواد التدريبية المقدمة وغياب البيئة التعليمية والتدريبية المناسبة وركاكة المدربين الذين لايرتقي مستواهم إلى مستوى التدريب والتأهيل في صناعة القرار والتنمية البشرية.

استطلاع / محمد راجح

تشهد اليمن منذ فترة انتشار واسع لمعاهد ومراكز التدريب والتأهيل والتنمية البشرية وهو الأمر الذي احدث فجوة واسعة بين هذه المؤسسات والمكاتب التعليمية والأهداف التي من المفترض أن تحققها في الارتقاء بالكوادر البشرية في مختلف المجالات وتنمية القدرات والمهارات التي تساعد كافة الشرائح التي تستهدفها هذه المراكز وتجعلها شرائح اجتماعية فاعلة تساهم في خلق مجتمع منتج في كافة مجالات الحياة .

ويرى العديد من المتخصصين في هذا المجال أن هذه العملية تحولت إلى مصدر للاسترزاق على حساب المواطن في ظل غياب الجهات الرقابية المنظمة لهذه المؤسسات والمراكز والمعاهد التدريبية والتأهيلية ، الأمر الذي يدعوا للالتفات لهذا المجال الحيوي الهام وضبط انتشار هذه المعاهد المتخصصة بالتدريب والتنمية البشرية سواء الحكومية أو الخاصة.

فوضى التراخيص

تعترف وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالفوضى الحاصلة في عملية منح التراخيص للمراكز والمعاهد المتخصصة بالتدريب والتأهيل والتي تنعكس بشكل سلبي على واقع التعليم والتدريب والتأهيل البشري .

وتتلقى الوزارة العديد من الشكاوى بهذا الخصوص وتؤكد أنها تسعى جاهدة لضبط هذه الفوضى وسحب العديد من التراخيص ،لكن المشكلة تتركز في العنصر التجاري لأن هناك استرزاقاً على حساب التعليم وهو ما يتم التركيز على ضبطه .

ويوضح فيصل عقلان خبير في المناهج والتطوير التعليمي في الوزارة أن المعاهد الخاصة مع الأسف تفتقد للتدريب النوعي ومعظمها تتركز في مجال الكمبيوتر والدورات الانجليزية والتدريب النظري غير التخصصي الذي يكرس النهج المتعلق برداءة المخرجات وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل.

ويقول أن هناك إشكاليات عديدة في هذا الجانب تعتبر احد أهم أسباب هذه الفوضى وتتركز في عشوائية إصدار التراخيص وتعدد الجهات التي تمنح هذه التراخيص وهو ما يؤدي إلى انتشار تعليم وتدريب وتأهيل تجاري كمي غير نوعي ولا يرتقي لمستوى التعليم التأهيلي والتدريبي.

ويرى عقلان ضرورة إجراء تغيير شامل في واقع هذا التعليم المتخصص يبدأ من تغيير القوانين المتهالكة والقديمة والتي تعتبر معرقلة لعملية التطوير وتكرس هذا الواقع التعليمي المتردي.

ويلفت إلى نقطة مهمة في هذا السياق تتعلق في بعض المؤسسات التعليمية العامة مثل كليات المجتمع التي تمثل صورة سيئة عن واقع التعليم الفني والتدريب المهني حيث تفتقد هذه الكليات لأدنى المعايير والمواصفات التعليمية ويتولى أمرها مسئولون وعمداء ليس لهم علاقة بالتعليم ولا يحمل اغلبهم حتى شهادة الابتدائي ويمارسون أبشع أساليب الاستغلال والاسترزاق على حساب التعليم السيئ الذي يقدموه والذي يضاعف فجوة التخلف والأمية والبطالة بطرق مباشرة وغير مباشرة.

ويقول لا يعقل أن تتولى المجالس المحلية إصدار تراخيص المراكز والمعاهد التجارية وتقوم هي بالإشراف

عليها رغم أن هذا الأمر لايعنيها وكذا أن تكون وزارة الصحة الجهة التي تصدر التراخيص بالنسبة للمعاهد الصحية وهذا شيء غير مقبول يعني ممكن بعد فترة تطالب وزارة الزراعة بالتراخيص الخاصة بالمعاهد الزراعية بحجة أن لديهم الكادر والإمكانيات وهكذا لكن يجب الاحتكام للقانون الذي أعطى وزارة التعليم الفني والذي خولها بعملية إصدار التراخيص للمعاهد بشكل عام المتعلقة بالتعليم الوسطي .

رؤية تطويرية

مع الافتقاد لتخصصات حيوية يمكن أن ترتقي في تأهيل الكوادر البشرية في البلد مثل المساحة والكهرباء والسيارات والبرمجيات وغيرها تسعى وزارة التعليم الفني المسئولة عن إدارة المعاهد الحكومية ،بينما المعاهد التجارية هناك معايير خاصة لحصولها على تراخيص العمل ومزاولة نشاطها، في إطار قانون السلطة المحلية لتطبيق أنظمة ومعايير جديدة تعمل على ضبط هذه الفوضى المتفشية وانتشار معاهد ومراكز تضر بالتعليم والتدريب أكثر مما تفيده .

وتتضمن أهم المقترحات الخاضعة للتعديل والتقييم والبحث والتطوير العمل على تعديل قوانين التعليم الفني والسلطة المحلية ووضع آليات ولوائح ومعايير مرتبطة بالشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار في هذا النوع من التعليم وفق ضوابط إشرافية متكورة تتلاءم مع احتياجات السوق ومتطلباته وتشرف عيها الوزارة.

كما تسعى الوزارة حاليا لتنفيذ إجراءات سيتم تطبيقها في مجال الدورات القصيرة بحيث تكون وزارة التعليم الفني هي المسئولة بشكل مباشر في عملية إصدار التراخيص وتتولى المكاتب عملية التجديد ، بالإضافة إلى توجه الوزارة لدراسة احتياجات كل منطقة ومديرية لهذا النوع من التعليم لأنه لا يعقل أن تنتشر في منطقة معينة معاهد كثيرة ومنطقة أخرى لايوجد فيها أي معهد.

ضوابط

يرى خبراء أن عملية ضبط هذه الفوضى في التعليم والتدريب يجب أن تتركز بشكل رئيسي في تحديد مهام كل جهة ووضع القوانين والضوابط المناسبة لذلك والتي تحد من تداخل الجهات وإصدارها للتراخيص بحيث تكون العملية متركزة بيد جهة واحدة وهي الجهة المتخصصة وهي وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

مؤكدين انه مادام كل وزارة تمتلك معهداً للتدريب والتأهيل فهذا يعني أن هناك فوضى، وكل شخص يقوم بفتح أي معهد للتدريب والتأهيل بدون أي معايير او ضوابط فهذه أيضاً قمة الفوضى الضارة بالتعليم .

مشيرين إلى أن التعليم والتدريب العام يجب أن يخضع لرؤية الحكومة للعمل الإدارية وهي رؤية موحدة وبالتالي عندما تتجزأ فهذا يؤدي إلى وجود اختلالات في الجوانب التأهيلية والتدريبية والإدارية ،ويتم صرف مبالغ طائلة على هذه المعاهد وهذا يعد هدراً للمال العام لأنها حتى الآن لم تضف أي شيء في أدائها.

كما أن اغلب المعاهد والمراكز العاملة تفتقر لمقومات التدريب والتأهيل ولا تمتلك البرامج والمادة التدريبية والتعليمية والأجهزة اللازمة المطلوبة في عملية التدريب والتأهيل ، وتجد أغلبها بلا مقرات وبلا كوادر ولهذا استطيع القول بعدم وجود تدريب .

«العمل» يبرز بقوة كمصدر رئيسي للثروة والنمو للفترة القادمة

■ بالتأكيد سوف تفتقد عائدات النفط في اليمن على المدى القصير لكن النفط أو غيره من الموارد الطبيعية ليست العوامل المحددة للنمو وإنما العمل الذي هو مصدر الثروة وعلى سبيل المثال جنوب أفريقيا غنية بالموارد لكن اقتصادها بين الأكثر فقراً في العالم وكذا اليابان فقيرة بالموارد الطبيعية لكنها تمتلك واحداً من أغنى الاقتصاديات في العالم إذ اعتمدت على إنتاج الثروة من خلال العمل الإنساني الذي يحول المواد الخام إلى سلع أساسية ويعزى نجاحها إلى قدرتها على استيراد الموارد الطبيعية واستخدامها في التصنيع حيث إنتاجية اليد العاملة مرتفعة للغاية .

ويرى خبراء أن اليمن لديه الكثير من اليد العاملة وتكمن مشكلته في استخدام اليد العاملة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وتتطلب الاستفادة من اليد العاملة لإنتاج النمو الاقتصادي أولاً توفير الحوافز الاجتماعية والمؤسسات التي ترشد الناس إلى الادخار والاستثمار

وتكمن المشكلة الرئيسية في اليمن اليوم أول ما يفعله الناس عندما يراكمون أي ثروة هو نقلها إلى خارج البلاد ، والاستثمارات ليست آمنة في البلاد نتيجة لانعدام الأمن الشخصي في هذه الأيام نظراً للأوضاع الراهنة لكن الأهم من ذلك هو أن الناس على المدى الطويل غير مطمئنين إلى أن ثمار عملهم آمنة.

ويدعو الخبراء إلى ضرورة التركيز على العمل خلال الفترة القادمة كمصدر رئيسي للنمو في ظل محدودية الموارد والضعف الحاصل في الهيكل الاقتصادي.

من مصلحة دول الخليج السماح بدخول العمالة اليمنية

■ كشف تقرير دولي أن من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي السماح بدخول العمالة اليمنية وإتاحة الفرصة أمامها وعدم تعقيد إجراءات دخولها للعمل في الأسواق الخليجية.

وطبقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة الدراسات الدولية في بريطانيا فإنه لا تزال لدى اليمن وفرة في اليد العاملة تواقة للحصول على فرصة للعمل في بلدان الخليج أو في أماكن أخرى وهناك مجال كبير للتوسع في هجرة العمالة اليمنية لكن العوائق التي تحول دون التوسع في شبة الجزيرة العربية ،المكان الأكثر احتمالاً لأن يذهب إليه اليمنيون سياسية .

ويشدد التقرير على أن السماح بدخول العمالة اليمنية إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي يصب في الواقع في مصلحة هذه الدول التي يهمها الاستقرار في اليمن ، وهي تريد يمناً مستقراً لا يشكل تهديداً لأمن شبه الجزيرة العربية

ويرى أنه إذا كانت هذه المخاوف جدية فان السبيل الأكثر أهمية الذي يمكن أن تساعد من خلاله في المدى القصير هو السماح بدخول العمالة اليمنية إلى دول مجلس التعاون بأعداد اكبر من ذلك بكثير وهناك بالفعل بعض البرامج في اليمن التي تدرب العمال اليمنيين على أعمال البناء في منطقة الخليج.

وتشكو دول الخليج من أن العمالة اليمنية ليست ضرورية وان بنية اقتصادات دول مجلس التعاون قد تغيرت إلى درجة انه لم تعد هناك حاجة إلى عمال البناء غير المهرة الذين يوفرهم اليمنيون عادة وان المطلوب فقط عمالة ماهرة .

لكن بحسب التقرير واستناداً لبيانات سوق العمل في الخليج فإن الأمر يبدو صحيحاً أن قطاع البناء والتشييد لم يعد يسيطر على الاقتصادات لكن من بين القوة العاملة الأجنبية الكبيرة في هذه البلدان هناك الكثير من الوظائف المتوفرة للعمالة متدنية المهارة بما في ذلك مجال البناء وهناك طلب متزايد على عمال قطاع الخدمات .

ويشير إلى أن هذه الوظائف لاتتطلب سنوات من التدريب والتأهيل والتعليم الجامعي ، مثل عمال الفنادق الذين يمكن تدريبهم بسهولة.

كما أن المسألة لاتتعلق كثيراً بمهارة العمال اليمنيين بل برغبة دول الخليج في الإبقاء على العمالة في موقف ضعيف جداً.

ويقول التقرير انه يمكن أن تفعل دول الخليج أكثر بكثير للتخفيف من مشكلة البطالة في اليمن وفي الوقت نفسه زيادة الدخل اليمني من خلال التحويلات المالية ، حيث ستساعد كل هذه الخطوات في دعم الاقتصاد اليمني في الوقت الذي يصارع فيه الاضطرابات السياسية والتحولات بعيداً عن النفط.

كما يمكن أيضا للولايات المتحدة الأمريكية القيام بدور أكثر فعالية في تنسيق الجهود الإقليمية لدعم الاقتصاد اليمني ، حيث يعتمد السعوديون على الولايات المتحدة في أمنهم وينبغي لمثل هذا التحالف الأمني الوثيق ان يسمح ببذل جهود أفضل للتخفيف من مشكلة البطالة في اليمن البلد الذي تنظر آلية المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء كمصدر رئيس للاستقرار في المنطقة.

قصة نجاح

ناصر سالم الحميري

الفائز بجائزة «نانسن» الدولية في الإبداع الإنساني

■ يعيش في بلاد المهجر وبمختلف أصقاع الأرض يمنيون يحفرون بجدارة في صخر الإبداع والتميز ويشكلون إضافة نوعية للعمل الإبداعي والتفوق العلمي أينما حلو وارتحلوا.

من هو ناصر سالم الحميري؟

ولد في محافظة شبوة ، أسس في عام ١٩٩٥جمعية التضامن الإنساني (Society for Humanitarian Solidarity) بهدف تقديم الإغاثة للمحتاجين لصالح المجتمع ككل. في ظل ظروف صعبة وعلى الرغم من القيود الأمنية الثقيلة، وفرت جمعية التضامن الإنساني باستمرار دعماً أساسياً ومنقذاً للحياة للاجئين في محافظات اليمن الجنوبية.

ومع وجود خلفية لديه في مجال العلوم الإدارية، وحيث انه كان سابقا نائب مدير مجلس منطقة ميفعة، فقد ساعد في التوسط في حل الكثير من النزاعات المحلية.

أسس مدفوعا بالرغبة في مساعدة أعداد كبيرة من الفقراء والمرضى في المجتمع، جمعية التضامن الإنساني وذلك لتنسيق توصيل المساعدات الإنسانية للفئات الأكثر ضعفا في ميفعة.

عندما بدأ اللاجئون والمهاجرون الأفارقة في الوصول بواسطة القوارب كانت الحكومة المحلية تفتقر لأبسط الموارد لتقديم الدعم لهم قامت جمعية التضامن الإنساني وبالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بمساعدة وتقديم الدعم للقادمين الجدد.

كما قام الحميري بالتعاون مع السفارات والمنظمات الخيرية الأخرى ومشاريع التنمية فعلى سبيل المثال عملت منظمة التضامن الإنساني مع السفارة اليابانية في صنعاء لبناء البنية التحتية الأساسية في قرية خور عميرة والذي يعود بالفائدة على المجتمع بالقرب من مخيم خرز للاجئين . كما قامت أيضا وبالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي وقطر الخيرية بتوزيع المواد الغذائية والملابس للاجئين والمجتمع المحلي.

في ١٣ سبتمبر ٢٠١١م أعلنت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن مؤسس جمعية التضامن الإنساني ناصر سالم علي الحميري وفريقه قد فاز بجائزة نانسن للاجئين ٢٠١١م وتمنح هذه الجائزة– التي تتكون من ميدالية وجائزة مالية قدرها ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي – سنويا لشخص أو لمجموعة وذلك للخدمات المتميزة التي يقدمونها في دعم قضايا اللاجئين.

للتواصل مع فقرة قصة نجاح
https://www.facebook.com/YemeniSuccessStories

استطلاع

رؤية لإنجاح الأعمال.. الاستعداد الجيد أهم من المعرفة والمهارة

■ تعاني اغلب الأعمال والمشاريع من معضلة رئيسية تتمثل في صعوبة إتمامها ونجاحها وهو ما يلاحظ من تعثر العديد من الأعمال أو بقائها لسنوات طويلة في مكانها دون حدوث أي تتطور في أدائها أو ارتفاع إنتاجيتها.

هذا الأمر ينطبق على الأعمال والمشاريع الفردية في اليمن أو على مستوى الأعمال العامة والجماعية التي تفتقد للكادر الوظيفي المتحفز والمتحمس لأداء واجبه على أكمل وجه.

يرى خبراء أن المعرفة والمهارة ومختلف الأعمال التدريبية والتأهيلية لا تكفي لإتمام الأعمال بنجاح بل هناك أهم من ذلك يجب مراعاته من قبل الأفراد أو الشركات وأصحاب المشاريع الصغيرة ومختلف قطاعات الأعمال.

ويشكو الكثير من فشل أعمالهم أو عدم اكتمالها على الرغم من الإلمام التام بالمهارات والمعارف والمعايير المطلوبة لإنجاح هذه الأعمال والمشاريع وهناك الكثير من الأعمال التي توقفت وأهملت لعدم إتمام أهدافها.

ومن خلال دراسة العديد من هذه التجارب والبحث في واقع الأعمال استنتج خبراء أن عدم الاستعداد الجيد للعمل يعتبر السبب الرئيسي لعدم اكتماله وإتمامه بنجاح؛ فالمعرفة والمهارة غير كافيتين إذا لم تكن مستعدا بشكل صحيح. فكم من مرة بدأت عملا ولم تكملة أو كانت النتيجة النهائية غير مرضية، لأنك لم تعطه اهتماما كبيرا، أو أن توقيت إنجازه تصادف مع انشغالات أخرى، أو لم تكن مستعدا نفسيا بشكل كاف، أو كنت مرهقا أو متعبا.

ويضيف خبراء في التنمية والتدريب وقطاع الأعمال أن هناك أمراً آخر، وهو عدم وضع تصور نهائي لشكل العمل وعدم وضع خطة زمنية لإنجازه، وفي مرات عديدة يجعلك التسويف تؤخر العمل حتى يصل وقت إطلاقه أو تسليمه فتعمل تحت ضغط، وبالتالي لن تكون النتيجة في مستوى تطلعاتك بالتأكيد.

وللمختصين والخبراء رؤية لإنجاح الأعمال تبدأ بالتوكل على الله ، والاهتمام بالعمل والتحمس لإنجازه بنجاح، وكذا تخيل تفاصيل العمل والصورة النهائية له.

كما تتضمن الرؤية تهيئة الجو الملائم لإنجاز العمل،ووضع توقيت زمني لإنجازه والتقيد به، والأهم في هذا الجانب الاستمتاع بالعمل والتفرغ له، بالإضافة إلى ضرورة التوقف عن العمل لبعض الوقت لاسترداد الطاقة العقلية والجسدية وإعطاء النفس القسط الكافي من الراحة،

ويتطلب الأمر لنجاح الرؤية الاستعداد المناسب للعمل والتخطيط له بشكل جيد والتفرغ له والالتزام به يجعله ممتعا، وتكون نتائجه أفضل مما تتوقع من الكمال والنجاح.